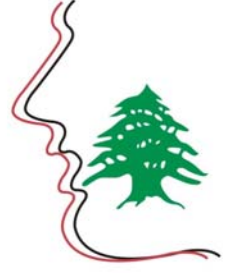


# ورقة عمل

إصدار رقم ٩، ١٠ شباط ٢٠٠٩

## تحديات التشريع وسلبات الذهنية: هل نصر الإنسان الفلسطيني في لبنان بمجرد تعديل النصوص الوضعية؟

إعداد: المحامي الدكتور بول مرقص (أستاذ في الجامعة الأميركية وفي كليات الحقوق)



لجمهورية (اللبنانية)  
رئاستا مجلس الوزراء  
لجنة الحوار اللبناني-الفلسطيني

لا تزال قضية اللاجئين الفلسطينيين في لبنان تخلق الضمير الإنساني والوطني منذ عقود طويلة فيُحرَمون من العديد من الحقوق الانسانية: الحق في العمل، الحق في التملك والسكن، حقّ على الدولة بتنظيم وضعهم القانوني بصفتهم فاقدي الأوراق الثبوتية... رغم أنّ هذا الحق الأخير أخذ طريقة الى الحلّ عبر تدبير مؤقّت قامت به لجنة الحوار اللبناني - الفلسطيني في رئاسة مجلس الوزراء . بالتعاون مع وزارة الدّاخلية اللّبنانية.

يؤدّي حرمان اللاجئين الفلسطينيين من حقوقهم الانسانية وعدم تسوية أوضاعهم القانونية إلى تملكهم وسكنهم تحت أسماء مستعارة وعموجب اتفاقيات عادية غير مسجلة وعملهم "في الظل" ما يؤدي تالياً، وإضافةً إلى الأزمة الانسانية والاجتماعية، إلى نتائج قانونية ومالية عديدة: عدم احترام حقوقهم الإنسانيّة وإعطاء صورة مشوهة عن واقعهم الحقيقي، وتحويلهم إلى ناقمين وجعلهم عرضة للإستغلال...

تسعى الورقة الحاضرة إلى الإحاطة بمختلف الإصلاحات الحقيقية التي تضع قضية اللاجئين الفلسطينيين على طريق الحل وإلى دحض الشائع من أن العائق ينحصر في القوانين اللبنانية (قوانين العمل وتملك الأجانب). وليس أدلّ على ذلك من المثل التالي:

لو افترضنا أن النصوص القانونية النازمة للعمل تُعدّل لتمكين اللاجئين الفلسطينيين من العمل، هل يصبح بإمكان الفلسطيني الذي تكبّد مشقّة درس الطبّ أعماراً طويلة، أو ذاك الذي درس الحقوق... أو سواها من الاختصاصات التي يُمنع غير اللبناني من الانتساب إلى نقاباتها الإلزامية، هل يصبح بإمكانه مزاولة المهنة ما لم تقرّر النقابات تعديل أنظمتها؟

وماذا لو جرى تعديل القوانين وبقيت الذهنية الاجتماعية اللبنانية رافضة؟

ماذا لو نال الفلسطيني رخصة عمل ورفض صاحب العمل استخدامه؟

إنّ الآراء الواردة في هذه الدّراسة لا تُعبّر عن رأي لجنة الحوار اللبناني-الفلسطيني وتبقى على مسؤولية واضعها.

إن التعديل يكمن أولاً ليس في النصوص... بل في النفوس. وهذا ما يستدعي العمل على تطوير الذهنية المجتمعية وليس تعديل القوانين فحسب.

ولذلك تعالج هذه الورقة، في محاولة إقناع ذهنية، الهواجس اللبنانية عن طريق إثبات زيف بعض محاولات التخويف من إعطاء الفلسطينيين حقوقهم الإنسانية وتنمية الذهنية الحقوقية والانسانية. والباقي، أي التعديلات القانونية، تقنيات لها بحثٌ آخر وهي تضحى تلقائية متى أصبحت الذهنية ناضجة.

\*\*\*

لا يمكن تغيير الذهنية ما لم يُفهم الإطار الحقوقي والانساني والاجتماعي لحرمان اللاجئين الفلسطينيين من حقوقهم وهذا ما ترمي إليه الورقة الحاضرة بدايةً أي هيمنة الذهنية القانونية.

إن أبرز الأسباب التي تكمن وراء حرمان اللاجئين الفلسطينيين من حقوقهم، هي القول بخشية اللبنانيين من "التوطين". ذلك أن تكوين لبنان يرتكز على توازن دقيق بين طوائفه، بحيث يُخشى في بعض الأدبيات المتداولة أن يؤدي التوطين إلى تعديل مفاجيء في الديموغرافيا الطائفية فيفقد هذا التوازن ويتزعزع الإستقرار الداخلي. و يخالف الحرمان والتضييق اللاحقان بالفلسطينيين بذريعة منع التوطين، من جهة، الإعلان العالمي لحقوق الانسان والمواثيق الدولية التي أبرمها لبنان.

فضلاً عن أن مثل هذا الخرق الفاضح لحقوق الانسان الفلسطيني في لبنان لم يف، من جهة ثانية، بالاستقرار المراد منه، سواء بالنسبة للبنانيين أو بالنسبة للفلسطينيين، وسواء كان ذلك على المستوى السياسي أو على المستوى الأمني، من جهة ثانية.

فحقوق الانسان، لاسيما الاجتماعية الاقتصادية منها، هي حقوق لصيقة بالإنسان لكونه إنساناً وليس بوصفه مواطناً أو لاحقاً. ولطالما جرى استخدام شعار "منع للتوطين" للفلسطينيين في لبنان لحرمانهم من هذه الحقوق الأساسية حتى أتضح من وراء هذا الشعار كلام حق يُراد به التوظيف السياسي الضيق .

لا تتعارض "حقوق الفلسطينيين" مع "منع التوطين" المتعارف عليه لبنانياً وفلسطينياً، وتالياً المطلوب ليس اختيار أحدهما وإهمال الآخر بل السعي للتوفيق بينهما.

إن الحال الانسانية والمنافية للكرامة البشرية التي يعيش اللاجئون الفلسطينيون في ظلّها، خصوصاً على مستوى الحقّ في العمل والحقّ في السكن ووضع فاقد الأوراق الثبوتية، يُضاف إليها ضرورة دعم دبلوماسية الحق في العودة، تدفعنا أولاً إلى التحسّس الانساني والفهم الاجتماعي وثانياً - وليس أولاً- إلى اقتراح حلول تشريعية وقانونية ناجعة، تركز على الحس الانساني من جهة، وتحظى بمقبولية سياسية من جهة أخرى. ذلك أن من شأن اقتراح الحلول لتوفير الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للفلسطينيين وفق شروط معينة، بما لا يؤدي إلى التوطين، أن يقي لبنان مخاطر أمنية وإشكالات تنتج عن التضييق بل الخناق والحصار الاقتصادي والاجتماعي المضروب على الفلسطينيين وأن يفسح المجال أمام تنشيط حركة العرض والطلب في سوق العمل اللبناني خصوصاً مع المهجرة المؤلمة للعديد من اللبنانيين وتراجع العمالة السورية اليوم.

\* \* \*

نأخذ في كلامنا بالاعتبار خصائص المجتمع اللبناني من حيث التوازن الطائفي والسكاني ومساحة لبنان وتركيبته الاجتماعية والفراغ و/أو التمييز التشريعي والقانوني الحالي وعدم وجود تعريف قانوني للاجئين الفلسطينيين<sup>1</sup>... كذلك نأخذ بالإعتبار الخطوات القانونية والتدابير الحكومية التي اتخذت في الأعوام القليلة المنصرمة والجهود التي تبذلها لجنة الحوار اللبناني- الفلسطيني والتي أنشأتها حكومة الرئيس فؤاد السنيورة في تشرين الثاني من العام ٢٠٠٥ والتي أبرزت توجّهاً جديداً لمعالجة قضايا ملف مزمن أهمل أو صودر على مدى ثلاثين عاماً وأكثر ما يؤثّر إلى توجّه للحكومة اللبنانية لترميم هذه العلاقات ليس على قاعدة سياسية فحسب بل وقانونية أيضاً تزيل التشويه الذي

<sup>1</sup> وذلك ينسحب على الدول التي يتواجد فيها الفلسطينيون باعتبار أن معظم القوانين صيغت على خلفية الحال المؤقتة والإستثنائية التي نشأت عام ١٩٤٨، وهي لم تأخذ في الإعتبار إمكان استمرار المسألة ونفاقمها عقوداً عدة. ممثلة منظمة التحرير الفلسطينية لدى الجمهورية اللبنانية-المكتب الإعلامي، لجنة الدراسات: اللاجئون الفلسطينيون في لبنان "فاقدو الأوراق الثبوتية"، دراسة إحصائية، ٢٠٠٧/٢/١، ص ٨.

\* \* \*

يلحق بلبنان على مستوى ملف حقوق الإنسان دولياً. وفي هذا الإطار كانت خطوات عدّة لا مجال لذكرها جميعها هنا.

القانون الدولي ومن جامعة الدول العربية، من خلال قرارها منذ عام ١٩٥٠.

ثمة إقتراحات عدة مقدمة على الصعيد القانوني، خصوصاً من الجهات الفلسطينية، لتحسين ظروف عيش اللاجئين الفلسطينيين عموماً، وهذه الإقتراحات تتعلق بإصدار تشريعات في الموضوعات التالية<sup>٢</sup>:

من أجل التوصل إلى حل إنساني لمسألة اللاجئين الفلسطينيين حتى عودتهم إلى ديارهم بحسب القرار ١٩٤، وهي إنسانية في الدرجة الأولى وسياسية في الدرجة الثانية، نرى أنه يجب على السلطات اللبنانية تعديل القوانين الحالية على نحو أقل تشدداً، من أجل منح الحقوق الإنسانية الأساسية لأشخاص قضوا جلّ عمرهم، إن لم يكن كلّه في لبنان و ينتظرون عودتهم. ورغم أن القوانين اللبنانية لا تعترف إلا باللاجئين الذين أتوا إلى لبنان عام ١٩٤٨ وذريّتهم. على أن يكون الاعتراف اللبناني الرسمي بحقوق هؤلاء محصوراً بحقوقهم الإنسانية (خدمات صحية واستشفاء، تعليم، خدمات عامة لائقة) بمأى عن أي حديث عن حقوق سياسية<sup>٣</sup>.

\*\*\*

إن الحق في العمل هو أكثر ما يعاني منه الفلسطينيون لأنهم في ظلّ عدم إمكان العمل يسود مجتمعهم الفقر وتغزوهم الأفكار الأصولية المتطرّفة التي تستفيد من هذا الحرمان، فيضحون بذلك قنابل موقوتة تهدّد المجتمع اللبناني والفلسطيني على حدّ سواء .

وإن كان القصد من وراء حرمان الفلسطينيين من العمل هو حماية اليد العاملة اللبنانية ومنعهم من مزاحمتها ومردّه إلى الضائقة الاقتصادية التي يعاني منها لبنان، من جهة، إلا أن هذه الإعتبارات لا تستقيم اليوم، أمّا وأنّ اليد العاملة اللبنانية قد تراجعت بسبب المحجرة واليد العاملة السورية قد انسحب جزءٌ منها والحرمان من العمل يدفع الفلسطينيين إلى العمل دون إجازة وبالخفاء...

وإن كان وراء كلّ هذا الحرمان خشية من التوطين، فإن الحرمان لم يعد سلاحاً مقنعاً ضدّ التوطين بل أضحي سيفاً مصلتاً على رقاب الفلسطينيين واللبنانيين معاً دون أن يساهم في منع توطين الفلسطينيين، الواجب دعمه بدبلوماسية حق العودة.

- منح اللاجئين حق العمل في لبنان.
  - السماح بالتملك العقاري وفق شروط معينة، أو على الأقل لأغراض السكن.
  - السماح بإدخال مواد البناء إلى المخيمات الفلسطينية.
  - تنظيم عمل المؤسسات الفلسطينية غير الحكومية.
- ثمة عدد من الإقتراحات التي يُمكن، في حال تحققت، أن تحسّن ظروف عيش اللاجئين الفلسطينيين في لبنان بعد تذليل المحاذير السياسية والتأثيرات الديموغرافية للإقتراحات أعلاه بما لا يزعزع التوازن والاستقرار اللبناني الداخلي كما هو متداول في بعض الأدبيات .

\* \* \*

يظهر جلياً للمعنيين أن القوانين اللبنانية التي ترعى شؤون اللاجئين الفلسطينيين، غير واضحة وغير ملائمة لرعاية مسألة بهذا الحجم، إذ أن عزم لبنان على الشروع في إجابة المطالب الإجتماعية للفلسطينيين بالمقدار الذي يتلاءم ومصالحه الوطنية العليا - خصوصاً وأنّ جلّ هذه الإقتراحات مشروع من الناحية الإنسانية- يلزمه عندئذ استصدار قوانين واضحة من أجل مطابقة سياساته الإجتماعية والقانونية تجاههم مع المعايير الدولية والسماح لهم بعيش حياة كريمة إلى حين حلّ مسألتهم دون المساس بمصالحه الوطنية وتوازنه الإجتماعي والديموغرافي. يجدر التأكيد في هذا السياق، بأن التشديد على حق العودة، وعلى الحياة الكريمة، معاً، وبالمقدار عينه، هما مطلبان مدعومان من

مع ضرورة فكّ الالتباس بين ما تعنيه كل من الحقوق "المدنية" والحقوق "السياسية" منعا<sup>3</sup> للتوطين.

<sup>٢</sup> - حاجات اللاجئين الفلسطينيين في لبنان (دراسة ميدانية)، صادر عن ممثلية منظمة التحرير الفلسطينية لدى الجمهورية اللبنانية-المكتب الإعلامي، لجنة الدراسات- ص ٢٨ و ص ٢٩.

كيف نحرّك العقل القانوني والحسّ المدني لنصرة الإنسان الفلسطيني دون المساس بدستور لبنان؟

بل كيف ننصر الانسان الفلسطيني اللاجئ بنفوس طيبة مستعدة، بالتزامن مع تعديل النصوص؟

من المأمول أن تكون الإجابة عن هذا الطرح بالتوفيق بين الحاجات الإنسانية للفلسطينيين في لبنان من جهة، وبين مصالح لبنان الحيوية من جهة ثانية في إطار خلاق لم يصر الى بحثه بجدّ ومشاركة لغاية اليوم.

لذلك، فإنّ من شأن إجتراح الحلول الملائمة لعمل الفلسطينيين في لبنان دون التسييس ولكن في الوقت عينه، دون المساس بمصالح اللبنانيين أو تسهيل التوطين. الأمر الذي من شأنه أن يفسح المجال أمام تفعيل حركة العرض والطلب في سوق العمل اللبناني.

ينبغي تحفيز قيام رأي عام إجتماعي وحقوقى داعماً للفلسطينيين في العمل خدمةً لمصالحهم ومصالح اللبنانيين على السواء.

\*\*\*

المطلوب من وراء ذلك أن نصل الى إجابة عن التّساؤل التالي:

